

الفصل الرابع

أقسام الأفعال واستعمالاتها

- ماض ، ومضارع ، وأمر ، هذه أقسام الفعل ولكنها تنوب عن بعضها ؟
- متى يكون الأمر للاستقبال ؟ أو للتجدد ؟ أو للمضى والاستقبال ؟
- ومتى يصلح المضارع للحال والاستقبال ؟
- وهل يتغير الفعل الماضى للأدوات الداخلة عليه ؟
- ابن القيم يرد على كبار النحاة .
- ويجعل استشهاده بالقرآن والسنة ، وفصيح الكلام .
- ويصحح ما توهم فيه النحاة مصححاً ما ذكروه .
- أدبه في رده على العلماء ودعاؤه لهم .

obbeikan.com

● أقسام الأفعال :

الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر .

فالأمر : لا يكون إلا للاستقبال ، ولذلك فلا يقترن به ما يجعله لغيره ، وأما وروده لمن هو ملتبس بالفعل فلا يكون المطلوب منه إلا أمراً متجدداً ، وهو : إما الاستدامة ، وإما تكميل المأمور به ، نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) .

وأما الماضي : فيصرف إلى الاستقبال بعد أدوات الشرط ، وفي الوعد والإنشاء ونحوه ، لا في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ ﴾ (٢) ، وكقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (٣) .

وكقول النبي ﷺ لعائشة رضی الله عنها : « إِنْ كُنْتَ أَلَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ » ، ونظائره كثيرة جداً .

ولا يخفى فساد تأويل ذلك بأن المعنى : إن ثبت في المستقبل وقوع ذلك في الماضي ؛ أفترى المسيح يقول لربه : إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي فقد علمته ؟ وهل هذا إلا فاسد في الكلام ممتنع من العاقل إطلاقه .

وكذلك قول النبي ﷺ لعائشة : إنما أراد إن كان وجد فيما مضى ذنب فتداركيه بالتوبة .

وأما ما يصير به الماضي مستقبلاً فكقولك : إن أقمت أكرمتك ، وإن زرتني أحسنت إليك ، فهذا ماضى اللفظ مستقبل المعنى . وللنحاة هنا مسلكان :

(أحدهما) أن التغيير وقع في لفظ الفعل ، وكان الموضع للمستقبل ، فغير إلى لفظ الماضي ، والأداة هي التي تصرفت في تغييره ، وهذا اختيار أبي العباس المبرد .

(٣) المائة : ١١٦

(٢) يوسف : ٢٦ ، ٢٧

(١) النساء : ١٣٦

(والثاني) أن التغيير إنما هو في المعنى ، والأداة وردت على فعل ماضٍ فغيرت معناه إلى الاستقبال ، وهذا هو الصواب ؛ لأن الأدوات المغيرة للكلمة إنما تغير معانيها دون ألفاظها كالاستفهام المغير لمعنى ما بعده من الخبر إلى الطلب ، وكالتمنى ، والترجى ، والطلب ، والنفى ، ونظائره .

* وينصرف إلى الحال بقرينة الإنشاء : كتزوجت ، وبعثت ، وطلقتك ، على أحد القولين في هذه الصيغة . ومن جعلها أخباراً عما قام بالنفس فهي ماضية على بابها . والتحقيق أنها إنشاء للخارج إخبار عما في النفس فجبهة الخبر فيها لا ينافي جهة الإنشاء .

* وينصرف إلى الاستقبال بقرينة الطلب والدعاء ، كقولك : غفر الله لك ، وأدخلك الجنة ، وأعادك من النار ، ونحو : عزمت عليك ألا فعلت .

* وينصرف إليه أيضاً بالوعد عند بعضهم ، مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (١) ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (٢) ، و ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ (٣) ، ونحوه ، وفيه نظر ظاهر للمتأمل .

* وينصرف أيضاً إلى الاستقبال بعطفه على ما علم استقباله ، كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ففزعَ من في السمواتِ ومن في الأرضِ إلا من شاء الله ﴾ (٥) .

* وينصرف إلى الاستقبال أيضاً بالنفي بلا وإن بعد القسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن زَالَتْآ إِنَّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ ﴾ (٦) وكقول لشاعر :

رِدُوا فوالله لا زدنا كم أندا ما دام في مائنا ورد لنزال

* ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية ، نحو : سواء على أقمت أم قعدت .

(٣) النحل : ١

(٢) الزمر : ٦٩

(١) الكوثر : ١

(٦) فاطر : ٤١

(٥) النمل : ٨٧

(٤) هود : ٩٨

والصواب أن المراد هنا المصدر المدلول بالفعل ، وهو 'عم' من الحال والاستقبال ؛ فلم يجيء الاحتمال من جهة الهمزة بل من جهة القصد إلى المصدر .

(فإن قلت) فلو اقترن الفعل الواقع بعد أم بلم ، فهل يصلح الماضي للحال والاستقبال ؟ أم يتعين المضى ؟

(قلت) ذهب صاحب التسهيل إلى تعيين المضى ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) .

والصواب : أنه لا يتعين المضى ؛ فإن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلا فرق بين ذلك وبين أن يقال . سواء عليهم أنذرت أم تركت الإنذار .

وكذلك لو كان بعد أم جملة اسمية لم يتعين المضى فى الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (٢) .

وإذا وقع الماضى بعد حرف التحضيض صلح أيضاً للماضى والمستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً ﴾ (٤) ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ﴾ (٣) .

والصواب : أن الماضى ههنا باق على وضعه لم يتغير عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً ﴾ (٤) ، ويقول : هلا اتقيت الله فيما أتيت . والآية إنما نزلت فى غزوة تبوك فى سياق ذم المتخلفين عن رسول الله ﷺ ، فأخبر تعالى أن المؤمنين لم يكونوا لينفروا كافة ، ثم ويخهم توبيخاً متضمناً للحض على أن ينفر بعضهم ، ويقعد بعضهم .

وأصح القولين : أنه ينفر منهم طائفة فى السرايا والبعوث ، وتقعد طائفة

(٢) الأعراف : ١٩٣

(٤) هود : ١١٦

(١) البقرة : ٦

(٣) التوبة : ١٢٢

تتفقه في الدين ، فتتذر القاعدة الطائفة النافرة إذا رجعت إليهم ، وتخبرهم
بما نزل بعدهم من الحلال والحرام والأحكام لوجوه :

أحدها : أن الآية إنما هي في سياق النفير في الجهاد وتوبيخ القاعدين عنه .

الثاني : أن النفير إنما يكون في الغزو ، ولا يقال لمن سافر في طلب العلم :
إنه نفر ولا استنفر ، ولا يقال للسفر فيه نفير .

الثالث : أن الآية تكون قد اشتملت على بيان حكم النافرين والقاعدين ،
وعلى بيان اشتراكهم في الجهاد والعلم ، فالنافرون أهل الجهاد ، والقاعدون
أهل التفقه ، والدين إنما يتم بالجهاد والعلم ، فإذا اشتغلت طائفة بالجهاد
وطائفة بالتفقه في الدين ، ثم يعلم أهل الفقه للمجاهدين إذا رجعوا إليهم
حصلت المصلحة بالعلم والجهاد ، وهذا الأليق بالآية والأكمل لعناها ، وأما
إذا جعل النفير فيها نفيراً لطلب لعلم لم يكن فيها تعرض للجهاد مع إخراج
النفير عن موضعه .

والذي أوجب لهم دعوى أن النفير في طلب العلم : أنهم رأوا الضمير إنما
يعود على المذكور القريب ، فالمنذرون هم النافرون وهم المتفقهون .

وجواب هذا : أن الضمير إنما يرجع إلى الأقرب عند سلامته من معارض
يقتضى الأبعد ، وقد بينا أن السياق يقتضى أن القاعد هو المتفقه المنذر للنافر
الراجع ، والمقصود : أن (نفر) في الآية ماضٍ وإنما يفهم منه الاستقبال لأن
التحضيض يؤذن به .

والتحقيق في هذا الموضع : أن لفظة لولا وهلا . . إن تجرد للتوبيخ لم
يتغير الماضي عن وضعه ، وإن تجرد للتحضيض تغير إلى الاستقبال ، وإن كان
توبيخاً مشرباً معنى التحضيض صلح للأمرين ، وإن وقع بعد « كلما » جاز أن
يراد به الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولَهَا كَذَّبُوهُ ﴾ (١) وإن

(١) المؤمنون : ٤٤

يردا به الاستقبال ، كقوله : ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (١) .

وقد ظن صاحب التسهيل :

أنه إذا وقع صلة للموصول جاز أن يراد به الاستقبال محتجاً بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) ، وهذا وهم منه (رحمه الله) والفعل ماض لفظاً ومعنى ، والمراد إلا الذين تقدمت توبتهم بالقدرة عليهم فخلوا سبيلهم ، والاستقبال الذى لحظه (رحمه الله) إنما هو لما تضمنه الكلام من معنى الشرط ، ففيه معنى من تاب قبل أن تقدروا عليه فخلوا سبيله ، فلم يجيء هذا من قبل الصلة ، ولو تجردت الصلة عن معنى الشرط لم يكن الفعل إلا ماضياً وضماً ومعنى ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ (٣) ، ونظائره .

وأما قوله ﷺ : « نضر الله امرأً سمع مقالتي » ، فقال صاحب التسهيل : إن الاستقبال فى سمع جاء من كونه وقع صفة لنكرة عامة ، وهذا وهم أيضاً : فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال ؛ تقول كم مال انفقته ؟ وكم رجل لقيته ؟ وكم نعمة كفرها أبو جهل ، وكم مشهد شهده (على) مع رسول الله ﷺ ، وإنما جاء الاستقبال من جهة ما تضمنه الكلام من الشرط ، فهو فى قوة : من سمع مقالتي فوعاها نضره الله فتامله .

وكذلك إذا وقع مضافاً إليه حيث صلح للاستقبال إذا تضمنت معنى الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٤) ، فلم يأت الاستقبال ههنا من قبل (حيث) كما ظنه ، وإنما جاء من قبل ما تضمنه الكلام من الشرط ؛ ولهذا لو تجرد من الشرط ؛ لم يكن إلا للمضى ، كقولك : إذهب حيث ذهب فلان .

(٢) المائة : ٣٤

(١) النساء : ٥٦

(٤) البقرة : ١٤٤

(٣) آل عمران : ١٧٣

وأما قول الشاعر :

وإني لآتيكم بذكر ما مضى من الأمر واستحباب ما كان في غد
فلم تكن (كان) ههنا مستقبلة المعنى ؛ لكونها في صلة الموصول ، بدليل
وقوعها للمضى في قوله : ما مضى من الأمر ، وإنما جاء الاستقبال من جهة
الظرف الذي جعل وقتاً للفعل .

* *

● إذا نفي المضارع :

إذا نفي المضارع بلا فهل يختص في الاستقبال ؟ أو يصلح له وللحال ؟
مذهبان للنحاة :

مذهب الأخفش : صلاحيته لهما ، ووافق ابن مالك ، ورعم أنه لازم
لسيبويه ، محتجاً بإجماعهم على صحة : قام القوم لا يكون زيد ، فهو بمعنى
إلا زيداً ، ومن ذلك قولهم أتجه ثم لا تجبه ؟ وأتظن ذلك أم لا تظنه ؟ لا
ريب أنه بمعنى الحال ، وقولهم مالك لا تقبل ؟ وأراك لا تبلى ، قال الله
تعالى : ﴿ وما لنا لا نُؤمن بالله ﴾ (١) ، ﴿ ما لكم لا ترجون لله وقاراً ﴾ (٢) ،
﴿ ما لي لا أرى الهدى ﴾ (٣) ، ﴿ وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه
ترجعون ﴾ (٤) .

وزعم الزمخشري : أنه يتخلص بها للاستقبال ، أخذاً من قول سيبويه ،
وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فإن نفيه لا يفعل .

وهذا ليس صريحاً في اختصاصه بالمستقبل ؛ فإن (لا) تنفي الحال
والاستقبال ، وهو لم يقل لا تنفي الحال .

(٢) نوح : ١٣

(٤) يس : ٢٢

(١) المائدة : ٨٤

(٣) النمل : ٢٠

وإنما أراد سبويه أن يفرق بين نفي الفعل (بما) ونفيه (بلا) في أكثر الأمر ، فقال : وإذا قال هو يفعل أى هو فى حال فعل ، كان نفيه (ما يفعل) : وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فإن نفيه (لا يفعل) ومعلوم أن (ما) لا يخلص الفعل المنفى بها للحال ، وسبويه قد جعلها فى فعل الحال (كلا) فى فعل الاستقبال ؛ فعلم أنه إنما أراد الأكثر من استعمال الحرفين .

وتأمل كيف جاء نفي المضارع وهو مرفوع (بما ولا) وهما لا يزيلان رفعه لتشاكل المنفى بال مثبت ، ويقابل مرفوع بمرفوع ، والمشكلة مهمة فى كلامهم حتى يغيروا بها بعض الألفاظ ، كقولهم : أخذ ما قدم وما حدث والغدايا والعشايا ونظائره .

وترجع الحال بدخول لام الابتداء عليه نحو : إني لأحبك ، وأما قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ (١) ، وذهابهم مستقبل ، وهو فاعل الحزن ؛ ويمتنع أن يكون الفاعل مستقبلاً والفعل حالاً ؛ فزعم صاحب التسهيل أن هذا دليل على أن اللام لا تخلص للحالية ، واحتج أيضاً بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) .

ولقائل أن يقول : التخلص إنما يكون باللام المجردة ، وأما إذا اقترن بالفعل قرينة تخلصه للاستقبال لم تكن اللام للحال ، وهذا (كسوف) كما فى قوله تعالى : ﴿ وَكَسُوفٍ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (٣) ، فلولا هذه القرائن لتخلص للحال ، وهذا كان مع (لم) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ (٤) ، فإن منعت اقتضاء لم للمضى .

وأما الآن وأنفأ والساعة ، فمخلصة للحال خلافاً لبعضهم . واحتج بقوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ (٥) ، والأمر إنما يكون للمستقبل وقد عمل فى الآن .

(٣) الضحى : ٥

(٢) النحل : ١٣٤

(١) يوسف : ١٣

(٥) البقرة : ١٨٧

(٤) المائدة : ٧٣

وأجيب عن ذلك :

بأن الآن هنا هو الزمن المتصل أوله بالحال مستمراً في الاستقبال ، فعبّر عنه بالآن اعتباراً بأوله كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا ﴾ (١) .

والصواب أن الآن في الآية ظرف للأمر والإباحة ، لا لفعل المأمور به ، والمعنى : فالآن أبحث لكم مباشرتهن لا أن المعنى فالآن مدة وقوع اباشرة منكم .

وترجح الحالية بنفيه بما ، وليس ، وإن كقوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُرِيٌّ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ (٢) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ (٣) .

ومثال نفيه بليس ، قول الشاعر :

ولسّتُ وبيتِ اللهِ أرضى بمثلها ولكنّ من يمشى سيرصى بما ركب
وأما قوله :

فما مثله فيهم ولا كان قبّله وليس يكون الدهرُ ما تام بديل

فإنما جاء للاستقبال من تقسيم النفي إلى ماض وحال ومستقبل .

وقال ابن مالك : لا يخلصه النفي بذلك للاستقبال ، واحتج بهذا البيت :

والمرءُ ساعٍ لأميرٍ ليس يدركه والعيشُ شحٌّ واشفاقٌ وتأميلُ

ويقول أبي ذؤيب :

أودي بنى وأودعوني حسرةً عند الرقاد وعبرة ما تنقلع

ويقول النابغة يمدح النبي ﷺ :

له نافلاتٌ ما يغيبُ نوالها وليس عطاءُ اليوم ما نعهُ غداً

ويقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا

مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (٤) .

(٢) الأحقاف : ٩

(١) الجن : ٩

(٤) يونس : ١٥

(٣) الانبياء : ٩-١٠

والتحقيق في ذلك : أن هذه الأدوات تنفي الفعل المبتدئ من الحال مستمر
النفي في الاستقبال ، فلا تنفيه في الحال نفيًا منقطعًا عن التعرض للمستقبل ،
ولا تنفيه في المستقبل مع جواز التلبس به في الحال فتأمله .

ويتخلص المضارع للاستقبال بعشرة أشياء :

حرف تنفيس ، أو مصاحبة ناصب ، أو أداة ترج ، أو إشفاق كلعل ، أو
مجازاة ، أو نونى التأكيد ، أو لو المصدرية ، كقوله تعالى :

﴿ وَدُّوا لَوْ تَدُهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (١) ، ومثال الإشفاق قول الشاعر :

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بى حمق لثيم

أ . هـ

* * *

(١) القلم : ٩